



مجسّد الأمانّة
الأمانّة العامّة
قطّاع البحوث والمعلّومات
إدارة الدراسات والبحوث



أسباب إرتفاع النفط والآثار الإقتصادية المترتبة عليها

أغسطس ٢٠٠٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

قطاع المعلومات
إدارة البحوث والدراسات

أسباب ارتفاع أسعار النفط
والآثار الاقتصادية المترتبة عليها

إعداد :

د. طلال دهراب الكعبي

إشراف :

أ.د. رمزي سلامة

أغسطس ٢٠٠٨

مقدمة :

في حين تتبادل الدول المنتجة والدول المستهلكة الاتهامات بالمسؤولية عن ارتفاع أسعار النفط تتضارب تقديرات خبراء النفط ومراكز الدراسات الاقتصادية والنفطية في شأن تطور أسعار النفط في المستقبل القريب . لكن ما يتفق عليه معظم الخبراء والمؤسسات المختصة أن ما يتحكم بالأسعار في المرحلة الراهنة ليست قوى العرض والطلب في سوق النفط العالمية ، فالأرقام الرسمية الصادرة عن منظمة البلدان للمصدرة للنفط (أوبك) تؤكد أن الإنتاج اليومي يزيد عن طلب الأسواق بمقدار مليون برميل ويحمل البعض المؤسسات المالية الكبيرة وصناديق الاستثمار الدولية المسؤولية عن ارتفاع الأسعار بفعل مضارباتهم على العقود الآجلة . فما حقيقة ما يجري في أسواق النفط ؟ ومن المستفيد الأكبر من ارتفاع الأسعار وما هي آثارها على معدلات النمو الاقتصادي في الدول المستهلكة ؟ والأهم هو كيف ينعكس ذلك على حياة المستهلكين ؟

نحاول في هذا التقرير تسليط بعض الضوء وبصورة مختصرة على التطور التاريخي لارتفاع أسعار النفط منذ العام ٢٠٠٥ وحتى اليوم (أغسطس ٢٠٠٨) ، وأسباب ارتفاع الأسعار ، وبالأخير نوضح مدى تأثير ارتفاع الأسعار على النمو الاقتصادي ومستوى معيشة المستهلكين .

عناصر التقرير :

- تطور ارتفاع أسعار النفط (مارس ٢٠٠٥- أغسطس ٢٠٠٨) .
- الأسباب الرئيسية لارتفاع أسعار النفط :
 - أ- العوامل الاقتصادية .
 - ب- المخاطر الجيو سياسية .
 - ج- العوامل المناخية والطبيعية .
 - د- العوامل الفنية .
- تحليلات خبراء النفط لأسباب ارتفاع أسعاره .
- الآثار الاقتصادية لارتفاع أسعار النفط .
- تأثير ارتفاع أسعار النفط في الدول العربية .
- الخلاصة .
- المصادر .

تطور ارتفاع أسعار النفط (مارس ٢٠٠٥ – أغسطس ٢٠٠٨)

في العام ٢٠٠٤ وكنتيجة مباشرة لحرب العراق انخفضت الطاقة الإنتاجية للعراق من ٣ مليون برميل إلى ٢ مليون برميل / يوميا ، وفي مارس ٢٠٠٥ ارتفع سعر البرميل في بورصة نيويورك للعقود الآجلة NYMEX وسوق ICE في لندن إلى أعلى من \$٥٠ ووصل في يوليو ٢٠٠٥ إلى \$٦٠ وسط المخاوف من استمرار ضعف الدولار. وفي سبتمبر ٢٠٠٥ كان إعصار كاترينا وفي يناير ٢٠٠٦ وصل سعر البرميل إلى \$ ٦٦,٣٠ .

وساهم الوضع العنيف في نيجيريا (إحدى دول منظمة الأوبك) واشتداد الأزمة بين أمريكا وإيران في الوصول إلى هذا المستوى . ولكن لوجود مخزونات عالية وللشأن المعتدل على غير المعتاد في النصف الشمالي من الأرض انخفض السعر في فبراير ٢٠٠٦ إلى \$ ٦٠,٢٩ ، وفي يوليو ٢٠٠٦ تمت معاملات الشراء الأجل لأغسطس بسعر \$ ٩٧ للبرميل الأعلى لسعر البرميل ، وذلك لزيادة التوتر مع كوريا الشمالية بشأن برنامجها النووي والخلاف بين إيران والولايات المتحدة ولنشوب الحرب بين إسرائيل ولبنان وارتفاع الاستهلاك في الصيف كما حدثت بعض المشاكل في الإمداد في نيجيريا التي قطعت ما مقداره ٦٧٥,٠٠٠ برميل يوميا وأعمال إصلاحات أنابيب النفط في الإسكا التي خفضت الإنتاج الأمريكي بمقدار ٤٠٠,٠٠٠ برميل يوميا ما يعادل ٨% من الإنتاج الأمريكي للنفط الخام .

وفي سبتمبر ٢٠٠٦ بدأت الأسعار بالانخفاض إلى \$ ٦٦ للبرميل وثم إلى \$ ٥٦,٨٢ في أكتوبر ٢٠٠٦ وحينها أعلنت أوبك عن تخفيض الإنتاج بمقدار ١,٢ مليون برميل يوميا للوقاية من المزيد من الهبوط في مستويات الأسعار .

وفي سبتمبر ٢٠٠٧ ارتفعت الأسعار إلى \$٨٠ للبرميل وذلك للاعتقاد بأن إمدادات المعروض من النفط قد وصلت إلى مداها وأن الاحتياطات على المدى البعيد ستتناقص وكذلك للانخفاض المستمر في سعر صرف الدولار مقابل العملات الأخرى . وفي أكتوبر ٢٠٠٧م صعد السعر إلى \$٩٠,٠٢ مع أحداث سياسية في تركيا ثم إلى \$ ٩٢,٢٢ مع توقعات بانخفاض مخزونات النفط الأمريكية وفي ظل مخاوف من وصول السعر إلى \$١٠٠ للبرميل .

في يناير ٢٠٠٨ صعد سعر البرميل إلى \$١٠٠ بعد اشتعال النار في إحدى مصافي تكساس و ثم بدأ بالانخفاض والتذبذب دون الـ \$١٠٠ عقب إشاعات عن تخفيضات بالإنتاج تنوي أوبك إجراؤها ، وصعد في فبراير إلى \$ ١٠٣ بينما استمر الدولار الأمريكي في الانخفاض. وفي مارس حقق \$١٠٤ ثم \$١١٠ وهكذا استمر الارتفاع كل شهر مع انخفاض قيمة الدولار وأنباء عن مهاجمة أنبوب نفط في نيجيريا وإطلاق النار على مركب إيراني في الخليج حتى وصل في مايو إلى \$١٢٥ وفي خلال ٢٤ ساعة صعد إلى \$١٣٥ .

وفي يونيو ٢٠٠٨ صعد \$١١ مرة واحدة عشية أنباء عن احتمال مهاجمة إسرائيل لإيران حتى وصل في أواخر يونيو نفسه إلى \$١٤٤,٤٤ وإلى \$١٤٧,٠٠ تسليم أغسطس .

وفي تاريخ كتابة هذا التقرير كانت أوبك قد ساهمت في استقرار السعر العالمي حول \$ ١١٥ للبرميل بعد أن رفعت سقف إنتاجها إلى ٣٢,٦ مليون برميل يوميا .

جدول تطور أسعار النفط العالمية (خام برنت)

التاريخ	السعر بالدولار الأمريكي للبرميل
مارس ٢٠٠٥	٥٠
يوليو ٢٠٠٥	٦٠
يناير ٢٠٠٦	٦٦
يوليو ٢٠٠٦	٩٧
سبتمبر ٢٠٠٦	٦٦
سبتمبر ٢٠٠٧	٨٠
أكتوبر ٢٠٠٧	٩٠
يناير ٢٠٠٨	١٠٠
مايو ٢٠٠٨	١٣٥
يونيو ٢٠٠٨	١٤٧
أغسطس ٢٠٠٨	١١٥

ما هي العوامل التي أدت إلى زيادة الأسعار والأسباب الرئيسية لارتفاع
أسعار النفط ؟

تغذي عوامل عدة متضافرة -بنيوية ومناخية وجيوسياسية- الارتفاع
القياسي لأسعار برميل النفط الخام التي زادت أكثر من الضعف منذ بداية هذا
العام والعوامل تنقسم إلى :

(أ) العوامل الاقتصادية : تتمثل في زيادة الطلب على النفط في الصين والهند
وانخفاض الدولار والمضاربات في عقود النفط الآجلة
وقرارات دول "أوبك" وتصريحات مسؤوليها . ارتفاع
الطلب على الوقود مع تزايد السكان ومعدلات النمو
المرتفعة في دول الاقتصاديات النامية والصين بشكل
استثنائي وكذلك متطلبات الدول الصناعية كالولايات
المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية . الطلب
يسجل ارتفاعا كبيرا يغذي انتعاش الاقتصاد في
الولايات المتحدة - المستهلك الأول للطاقة في
العالم - والازدهار الاقتصادي في الصين -
المستهلك الثاني في العالم - والتي قفز طلبها
بنسبة ٤٠% منذ عام .

كذلك يرجع الارتفاع إلى ضعف قيمة الدولار (العملة التي يتم بها
التعامل بالنفط الخام ومشتقاته رسمياً بشكل أساسي) وذلك للقلق من معدلات
النمو وهناك نمو كبير للطلب متوقع في دول أخرى يسجل اقتصادها نمواً سريعاً
مثل الهند التي تعد حالياً المستهلك السادس في العالم .

- انخفاض المخزونات النفطية بمستويات تاريخية في الولايات المتحدة بسبب سياسة ملء خزانات الاحتياطي الإستراتيجي إلى الحد الأقصى التي تنتهجها الحكومة الأمريكية منذ هجمات ١١ سبتمبر/ أيلول ٠ عام ٢٠٠١ كذلك يعزو السبب كما تراه المؤسسة المالية Goldman Sachs إلى نقص النمو في معروض النفط في الأسواق كما تتنبأ المؤسسة بأن أسعار برميل النفط ستصل خلال ٦ - ٢٤ شهراً ما بين (\$ ١٥٠ - \$ ٢٠٠) وحتى في حال الانخفاض من هذه القمة فإنها ستكون مؤقتة وسرعان ما تعود الأسعار إلى ما كانت عليه .

- انخفاض مخزونات النفط الأمريكي مع ارتفاع أو بقاء الطلب على ما عليه أدى إلى وجود قلق في أسواق النفط مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وكذلك مصافي التكرير غير كافية ومتهاكة في الولايات المتحدة وعاجزة عن تلبية ارتفاع الطلب على البنزين .

- تنامي المضاربات بقوة في السوق النفطية خصوصا وأن قفزة الأسعار وتقلباتها تشكل فرصا مغرية للمستثمرين الذين يمكنهم جني مكاسب كبيرة في حين تشهد سوق البورصة ركودا في وقت تبدو فيه استثمارات أخرى أقل ربحاً .

- عجز أوبك التي تنتج بأقصى طاقتها تقريبا عن ضخ مزيد من النفط في المستقبل لتهدئة الارتفاع الكبير في أسعار الخام متى ما عاودت ارتفاعها مرة أخرى .

(ب) المخاطر الجيوسياسية :

- انعدام الاستقرار في العراق الذي تتعرض منشآته النفطية خصوصا أنابيب النفط لهجمات متكررة منذ بدء الغزو الأميركي البريطاني لهذا البلد . وكذلك تتمثل المخاطر الجيوسياسية في الاضطرابات وأعمال العنف في نيجيريا وتوتر العلاقات بين الحكومة الفنزويلية وشركات النفط العالمية المستثمرة في فنزويلا ، وتوتر العلاقات بين إيران والدول الغربية بسبب برنامج إيران النووي . أن الحرب بالعراق وكذلك الموقف المتصور على إيران بخصوص برنامجها النووي يجعل السوق النفطي متخوفاً وكذلك أحوال الشرق الأوسط السياسية بشكل عام والتي ربما تشتعل في أي وقت يجعل مضاربي الصناعات النفطية يذهبون إلى الأعلى في أسواق النفط .

- تصعيد العنف في المملكة العربية السعودية التي تعد المنتج الثاني في العالم بحث يخشى أن تؤدي موجة قتل عمال أجانب ومواجهات متكررة مع مقاتلين يشتبه في ارتباطهم بتنظيم القاعدة إلى رحيل الخبراء الأجانب وكذلك إلى انخفاض المستوى الأمني المحيط بالمنشآت مما قد يؤثر سلباً على إنتاج هذا البلد .

- المخاوف المرتبطة بشركة يوكوس النفطية الروسية العملاقة - المنتج الأول في روسيا - التي هي على حافة الإفلاس بسبب اختبار قوة مع السلطات الروسية لطلبات الحكومة بضرائب متأخرة .

- انعدام الأمن في نيجيريا المنتج الأول في أفريقيا والمصدر السادس في العالم حيث تسعى جماعات متنافسة إلى السيطرة على مناطق الإنتاج النفطي .

(ج) العوامل المناخية والطبيعية :

تشمل الأعاصير الموسمية في خليج المكسيك والأعاصير الرملية في العراق والأعاصير الشتوية في بحر الشمال والأعاصير الثلجية في أمريكا الشمالية . وكذلك اقتراب فصل الشتاء الذي يتوقع أن تزداد معه الحاجة إلى الوقود من أجل التدفئة في الولايات المتحدة . وأيضاً سلسلة أعاصير مدمرة ضربت جنوبي شرقي الولايات المتحدة وتسببت باضطراب الإنتاج في العديد من مواقع التنقيب والتكرير في المنطقة .

(د) العوامل الفنية :

يقصد بالعوامل الفنية الأعطال الميكانيكية والإلكترونية والكهربائية التي تصيب المنشآت النفطية ، خاصة المصافي ، وأعمال الصيانة الدورية المفاجئة ، وعدم توافق نوعيات النفط المنتج مع قدرة المصافي على التكرير . أن عدم ظهور مصادر جديدة من آبار للنفط الخام وكذلك عدم التقدم التكنولوجي الكبير في بدائل الطاقة النفطية أو تكنولوجية السيارات الهجينة يجعل المضاربين متشائمين بشأن أسعار الوقود النفطي مما يدفع بالأسعار إلى الأعلى .

تحليلات خبراء النفط لأسباب ارتفاع أسعاره :

ارتفاع أسعار النفط أصبح الشغل الشاغل لدول العالم خصوصاً مع انعكاس ذلك على تكلفة المعيشة اليومية ، فسعر برميل النفط قفز أثناء حرب لبنان عام ٢٠٠٦ كاسراً حاجز ١٠٠ دولاراً للبرميل ، السعر الذي لم تعهده سوق الطاقة قبل ١١ من سبتمبر . ورغم أن الإنتاج العالمي يفوق الطلب إلا أن التحليلات تبينت في تفسير أسباب جنون سعر برميل البترول وتعلو الأصوات المطالبة بزيادة الإنتاج لوقف ارتفاع الأسعار . منظمة أوبك المنتجة لـ ٤٠% من النفط العالمي ظلت ترفع من إنتاجها استجابة لطلب السوق ، ولكن مع كل زيادة في الإنتاج تستقر الأسعار أياماً ثم تواصل رحلة الصعود .

السعودية تعتبر هي الوحيدة التي عندها امكانية زيادة الإنتاج بشكل مريح . انخفاض مخزونات الوقود في أمريكا والطلب من مصافي النفط الأمريكية لزيادة الإنتاج من الوقود الجيد والمراعي لشروط حماية البيئة يضع أيضاً قيوداً على إنشاء طرق إنتاج جديدة من حيث التكلفة الباهظة وكذلك المخاوف البيئية وإعطاء تصاريح لإنشاء مصافي جديدة ووحدات إنتاج يصعب من الوضع . إن لكل سبب من الأسباب المذكورة أعلاه انعكاساته السياسية والإستراتيجية ، لذلك يقوم الساسة باختيار واحد أو اثنين منها والتركيز عليها وتجاهل العوامل الأخرى . وبالنظر مرة أخرى إلى هذه الأسباب نرى أن الخلاف يكمن حول نقطتين: الأولى دور المضاربين ، والثانية دور "أوبك" . أما النقاط الأخرى فيبدو أنه ليس هناك خلاف حولها لأنها خارج السيطرة إلى حد كبير .

أصابع الاتهام تشير إلى دول صناعية مثل الصين والهند والتي تريد أن تلحق بالركب المتطور وتحتاج إلى الطاقة لتضمن استمرار نهضتها الصناعية . آخرون يؤكدون أن المضاربات على العقود الآجلة هي السبب ، بعد أن جني مستثمرون من ورائها الكثير .

أوبك أيضاً تتهم المستوردين بالمبالغة في الضرائب المفروضة على النفط ، وتشير إلى تلاعب الدول المنتجة من خارج المنظمة في إشارة إلى موسكو التي تغرد خارج السرب لكنها أنعشت اقتصادها لتعود إلى الساحة الدولية بحلة جديدة .

اجتماع جدة للطاقة حاول خفض الأسعار رغم استفادة الدول المصدرة من ذلك الارتفاع حالياً ذلك أن النظرة المستقبلية تؤكد أن الارتفاع المتواصل لن يكون لا في مصلحة المصدرين ولا في مصلحة المستوردين ، خصوصاً في ظل التضخم الذي تعاني منه معظم دول العالم ووصل إلى نسب مخيفة .

إن السبب ليس واحداً وإنما مجموعة من الأسباب متداخلة ومتعددة بشكل كبير جداً . فمن أولها فجوة الإمدادات وطبعاً تزداد عاماً بعد عام كما نعلم فالولايات المتحدة تستورد ٦٥% من احتياطيها النفطي والصين أيضاً تتعاضد واردة أيضاً واليابان وغيرها من الدول الأخرى ، والهند أيضاً بدأت تدخل الساحة بشكل كبير ، بينما هناك انخفاض ملحوظ في مكامن النفط في العالم .

يعزي المحللون الارتفاع في الأسعار أيضاً لطاقة المصافي ومواكبة طبعاً الطلب على النفط والعوامل السياسية المعروفة بالجيوبولتكس المؤثرة جداً كالأحداث التاريخية التي شهدتها السوق النفطية من الثورة الإيرانية إلى الحرب العراقية الإيرانية ثم الحرب الكويتية العراقية السابقة نتيجة للاحتلال ، وأيضاً ما حصل للبنان وأزمة لبنان الأخيرة ، وما يحدث هذه الأيام بالنسبة طبعاً للحرب الإعلامية بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران وما إلى ذلك ، كل هذه أمور طبعاً تضاعف وتؤزم الأزمة النفطية وتساعد بالأسعار في تقدير بعض الخبراء الاقتصاديين أنها قد تصل إلى ١٥% من السعر الذي طبعاً يدفعه المستهلك النهائي . أيضاً بالنسبة للمضاربة على النفط كسلعة استراتيجية يجب أيضاً أن نعلم أن نطاق المضاربة الآن هو نطاق خطير بحيث أن الأسعار أو النطاق السعري طبعاً مرتفع بشكل مخيف يصل أحياناً إلى ٥ دولارات باليوم ، بالإضافة إلى انخفاض الدولار وأيضاً توجه الاستثمار إلى هذه السلعة الحيوية بالنسبة للمضاربين. أيضاً يجب أن لا ننسى أن هناك مشكلة أيضاً بالنسبة لاكتشافات النفط وتوجيه الاستثمارات إليها فلم تعد هناك ، بالنسبة للنفط، المزيد من الاكتشافات النفطية .

يقول سكرتير عام منظمة الأوبك عبدالله سالم البدري " أن الرأي المشترك ، بناءً على البيانات الرئيسية للمؤشرات ، بينما ترتفع أسعار النفط ، فإنه لا يوجد نقص في إمدادات النفط للأسواق ، وأن المخزون في الأقاليم المستهلكة الرئيسية في مستوى مريح " . وباختصار فإنه يعزو القابلية للتقلب إلى ارتفاع مستوى المضاربة كقوة قيادية في أسعار النفط . والنفط كغيره من السلع والمواد الخام Commodities يتم التعامل به كأصول مالية وأن مستويات المضاربة تؤثر كثيراً على أسعار النفط .

ويقول أيضا أن الضرائب في الدول الصناعية على الوقود والأجواء السيئة والكوارث الطبيعية والحوادث وتوقف سبل المواصلات والنقل تؤثر على الأسعار. والنفط الخام يمثل أقل من ربع مشتقات النفط في كثير من الدول ويتأثر كثيراً بمستوى الضريبة عليها .

في ظل الحديث عن هذه الأسباب وهي متنوعة بشكل كبير جداً يبقى هناك سبب ركز عليه الكثيرون وهو مسألة المضاربة لأنها خارج إطار من يستطيع أن يتحكم أو يفرض قوانين تحدّ من مسألة المضاربة وهنا تكون المسؤولية صعبة جداً في مسألة المضاربة .

إن الأساسيات المتحركة بالعرض والطلب العالميين للنفط تتميز بنوع من الانتظام على الرغم من إن إنتاج أوبك يميل إلى الارتفاع بشكل منتظم تلبية لطلب هو الآخر يميل إلى الارتفاع مع دخول الدول الناشئة إلى سوق الطالبين . ولكن من يراقب تطوّر الوزن النسبي لتداول العقود الآجلة في أسواق البورصات العالمية يلاحظ الاستنتاج التالي وهو مثبت بحسب الإحصاءات الرسمية الصادرة عن إدارات تلك البورصات وعن وكالة الطاقة الدولية وعن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والـ IFC حيث تؤكد جميع هذه المصادر أن نسبة العقود الآجلة المتداولة في البورصات ارتفعت بشكل استثنائي في السنوات الأخيرة ، حتى أنها باتت تشكل أكثر من نحو نصف إجمالي العقود على النفط ، وهذا مؤشر كبير .

إن هذا الميل الصاعد للتعاقد على كميات آجلة من النفط عبر أسواق المال مرتبط بما يجري الآن في إطار العولمة حيث يلاحظ الاقتصاديون أن هناك كميات هائلة من رؤوس الأموال والفوائض الهائلة على وجهها تدور في أسواق المال العالمية تبحث على اصطياذ فرص استثمار قصيرة وتتمتع بقدر من الربحية العالية بالرغم من مخاطر المجازفة . والوزن النسبي لهذه العمليات يزداد باضطراد في

أسواق البورصات العالمية . وأن ازدهار هذه الظاهرة هو الوجه الآخر لأزمات الاقتصاد الحقيقي .

الإنتاج الفعلي الراهن لدول أوبك أصبح يقترب إلى حد كبير من طاقة الإنتاج القصوى لهذه المنظمة . وعندما يكون الهامش ضئيلاً إلى هذا الحد يكفي أن تحصل أي هزة سواء لناحية العرض أو لناحية الطلب كي ينعكس ذلك بشكل مباشر على الأسعار . فعندما تكون منطقتنا العربية على المستوى الجيوسياسي تزخر ما شاء الله بالعديد من الأزمات المفتوحة وهي أزمات مرتبطة أيضاً بهذا النسق من السياسة الخارجية التي تتبعها الإدارة الأميركية ، فنجد الملفات في العراق ، في فلسطين ، في الصومال ، في السودان ، في لبنان وهلم جراً وهي معظمها إما منتجة للنفط أو على تخوم بلدان منتجة للنفط، فمن الطبيعي في الوقت الذي يكون فيه الفارق بين الإنتاج الفعلي والطاقة القصوى للإنتاج على هذه الضائقة أن تنعكس مثل هذه الأحداث لاسيما أن دور العقود الآجلة في الأسواق المالية وفي البورصات أصبح وزنها أكبر بكثير . وبيوت الوساطة المالية دورها أن تلعب على موجات الصعود والهبوط والعوامل النفسية والسياسية يوماً بيوماً لأنها تضطلع بدور الوسيط ، وهي تستفيد من فروقات الأسعار صعوداً وهبوطاً .

وهناك أيضاً مشكلة أخرى ، حيث لا توجد طاقات تكريرية أكبر بمعنى مصافي لدى الدول المستهلكة للنفط. الولايات المتحدة الأميركية لم تستثمر في قطاع التكرير . الولايات المتحدة الأميركية تستهلك يومياً 9 ملايين و 400 ألف برميل من بنزين السيارات . وثاني أكبر دولة مستهلكة للبنزين إيران . وإيران في نفس الوقت أيضاً لا تمتلك طاقات إنتاجية من التكرير ، وهي تستورد يومياً 300 ألف برميل من بنزين السيارات . هذا يؤدي إلى تفاقم المشكلة .

الآثار الاقتصادية لارتفاع أسعار النفط :

بداية لا بد من التأكيد على أن النفط الخام كان وسيبقى لأمد غير منظور المصدر الرئيس للطاقة في العالم والسلعة الأكثر وفرا وتوفيرا لإنتاج هذه الطاقة ، وعليه فالنفط هو المادة الإستراتيجية التي تبنى عليها إقتصادات وسياسات الدول الصناعية وكذلك النامية، وما يستتبع من برامج استثمارية ضخمة وخطط تنموية يلعب فيها النفط الدور الأساس وسيؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع معدل التضخم وبالتالي إعاقة معدلات النمو الاقتصادي .

العالم لا يعاني من أزمة نفطية فقط ، العالم يعاني بالإضافة إلى ذلك وقبل ذلك من أزمة اقتصادية . وهناك تراجع في معدلات التراكم الرأسمالي على المستوى الدولي ، هناك تراجع في معدلات النمو ، هناك تراجع في معدل نمو الإنتاجية في البلدان الصناعية خصوصاً أميركا ، هناك عجوزات قياسية في ميزان المدفوعات والميزان التجاري والحساب الجاري في أميركا وغيره من الدول الصناعية ، وهنا تكمن المسؤولية الأساسية للتضخم الذي بدأت رياحه تهب من جديد في كل البلدان الصناعية ، وتتولى بلداننا استيراد جزء أساسي منه ، وتضيف إليه بفعل المضاعف عناصر تضخمية أخرى بفعل اعتبارات محلية كارتفاع أسعار العقار .

غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار :

هناك الآن ارتفاع شامل للأسعار لا يتوقع معها عودة الأسعار إلى مستوياتها السابقة مما يؤدي إلى خلق بعض الأزمات الاستهلاكية التقشفية كالشراء بالجملة والتخزين أو تقليل الكمية وتشجيع استخدام الطاقة البديلة كالشمس والرياح وسيؤدي إلى نزول بعض الأسر في الطبقة الوسطى إلى طبقة اجتماعية أدنى . وانخفاض المدخرات الوطنية سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار وبالتالي التأثير السلبي على الاقتصاد الوطني بشكل عام . إن البيانات عن المؤشرات الاستهلاكية تشير إلى أن أسعار النفط العالمية أثرت على مستويات الإنفاق لدى المستهلكين و كمثال فأسعار الإطارات التي تصنع من النفط سيرتفع سعرها في القريب العاجل وكذلك تكلفة إنشاء الطرق بما يعادل ٥٠% عن السابق . أسعار تذاكر الطيران ارتفعت أيضاً وهكذا في بقية السلع والخدمات .

للحصول على أرباح والاستمرار في العمل فإن المصنعين والمستثمرين مضطرين إلى تحويل هذه الزيادة في التكاليف إلى المستهلك النهائي لتشمل كل شيء من الحليب إلى الأسمدة الكيماوية . يقول المحلل توم وبيلز أن الطعام هو الأكثر تأثراً بارتفاع أسعار النفط لأن إنتاج سعره حرارية واحدة من الطعام يحتاج إلى الكثير من الطاقة النفطية لإنتاجه حيث أن هناك ١٠ سعرات حرارية نفطية لإنتاج سعره حرارياً واحدة من الغذاء الذي نتناوله . فهناك الجرارات والشاحنات والسفن الناقلة والأسمدة والتسليم والمناولة وثلاجات الأسواق المركزية . أن استعمال البتروكيماويات التي تدخل في معظم الصناعات الاستهلاكية والخدمات من حفاظات الأطفال أيضاً إلى الأقمشة والأدوية والسياحة ستجعل الأسعار بشكل عام تتصاعد نتيجة لارتفاع أسعار النفط وبالتالي مشتقاته الكثيرة والمتعددة .

إن ارتفاع تكاليف الشحن والنقل من المواد الخام وحتى المنتج النهائي بسبب ارتفاع أسعار المحروقات قد ساهم في ارتفاع أسعار السلع المختلفة سواء

تلك الأولية التي تدخل في الكثير من الصناعات أو النهائية التي تعرض على المستهلك النهائي .

تأثير ارتفاع أسعار النفط في الدول العربية :

شاعت الأقدار أن تكون الدول العربية خاصة دول الجزيرة العربية المنبع الأول والأكبر في العالم لإنتاج النفط الخام حيث تشكل قدرة دول الأوبك (الدول العربية المصدرة للنفط) الإنتاجية قرابة ٣٠% من الإنتاج العالمي ويمثل احتياطها النفطي حوالي ٦٨% من الاحتياطي العالمي المؤكد ، في حين لا يتعدى عدد سكان الدول العربية نسبة ٥% من تعداد سكان العالم ، حيث لا يزيد استهلاكهم اليومي عن خمسة ملايين برميل نفط أي حوالي ٦% من الاستهلاك العالمي للطاقة . الإحصائيات الأخيرة تظهر أن ارتفاع أسعار النفط قد أسهم في زيادة الدخل القومي لدى دول أوبك للعام ٢٠٠٤ بمبلغ تقديره الإجمالي ٦٠ مليار دولار أميركي مما قد يشكل حافزا مميّزا في دفع مسيرة التنمية والرخاء في هذه الدول التي أنعم الله عليها بنعمة النفط ، بينما قد تبلغ زيادة العجز في ميزان المدفوعات لدى الدول العربية المستوردة للنفط إلى حوالي أربعة مليارات دولار نتيجة هذا الارتفاع غير المتوقع في الأسعار العالمية للنفط الخام وبالتالي في أسعار المشتقات النفطية التي تضاعفت أسعارها .

ولكي نسلط الضوء على التأثير المباشر لهذا الارتفاع في أسعار النفط ومشتقاته على الدول العربية المصدرة والمستوردة ، نرى لزاما علينا أن نقسم هذه الدول إلى مجموعات ثلاث ، طبقا لمستوى استهلاك الطاقة النفطية وإنتاجها في كل منها :

١- المجموعة الأولى ، وتضم البلدان العربية الرئيسية المصدرة للنفط ومشتقاته ، وهي السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر والعراق وليبيا والجزائر وعمان والبحرين . وهذه الدول تمتلك أكثر من ٧٠% من الاحتياط العالمي و٩٧% من

إجمالي الاحتياطي العربي للنفط . وتنتج حاليا حوالي ٢٥% من الاستهلاك العالمي البالغ ٨٢,٥ مليون برميل يوميا .

ونظرا لاستمرار ارتفاع أسعار النفط منذ الربعين الثاني والثالث من العام ٢٠٠٤ وحتى اليوم ، فقد حصدت هذه الدول ثمار الطفرة الحاصلة في أسعار البيع بزيادة إنتاجها ليلامس الحد الأقصى ، وبالتالي مضاعفة الناتج المالي لمداخيلها النفطية ، مما سينعكس إيجابا على برامجها التنموية في مجالات الصناعة ، والإسكان والاتصالات والتعليم كما سيؤدي إلى انتعاش ملحوظ في الاستثمارات المالية في أسواق البورصة والأسهم المحلية خاصة في دول الخليج العربي ، التي أسهم تحول الرساميل العربية (بعد هجمات سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١ على الولايات المتحدة) من الأسواق العالمية في نيويورك وأوروبا إلى تطورها وازدهارها ضمن حدودها الإقليمية .

وتشير البيانات المعلنة في هذا الشأن (وفقاً لصندوق النقد الدولي) إلى بلوغ المداخيل المالية لدول مجلس التعاون الخليجي وحدها من النفط أعلى مستوى له على الإطلاق ليرتفع منذ ٣٨١ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ٦٠٠ مليار دولار بنهاية ٢٠٠٨ بمعدل زيادة ٥٧% . ومن المحتم أن تساعد هذه المعطيات على إعطاء دفع قوي وسريع لفترة غير وجيزة من الرخاء وفرص العمل في شتى المجالات الحياتية .

٢- المجموعة الثانية : وتضم البلدان العربية المنتجة للنفط الخام والمستهلكة محليا في مراكز التكرير القائمة فيها لجزء كبير من هذا الإنتاج ، وهذه الدول هي مصر وسوريا واليمن وإلى حد ما السودان . ونستطيع القول إن هذه المجموعة تعيش حالة من الاكتفاء الذاتي نفطيا مع توفر كميات معقولة (أقل من مليون برميل يوميا) للتصدير ، وبالتالي تأمين مردود جيد من القطع الأجنبي الذي يسهم عمليا في تخفيض العجز السنوي في ميزان مدفوعاتها .

جدير بالذكر هذه الدول تحظى بأكبر كثافة سكانية بين الدول العربية وبتباطؤ ملحوظ للنمو على جميع الصعد . لكن زيادة أسعار النفط سوف تشكل رافدا فعلا لمعدلات النمو والتطوير الذي تطمح إليه مخططاتها الاقتصادية مع تزايد الضغوط التضخمية على إقتصاداتها .

٣- المجموعة الثالثة : وتضم الدول العربية المستوردة والمستهلكة بالمطلق للمشتقات البترولية ولا تملك أي مصادر ذاتية لإنتاج الطاقة ، وفي مقدمة هذه البلدان لبنان والأردن والمغرب . وهي تعاني بالعمق من حالة الارتفاع الضخم في أسعار النفط الخام والمشتقات النفطية التي انعكست سلبا على المواطنين فيها وعلى قطاعات الكهرباء والصناعة والزراعة ، ما رفع نسبة العجز في ميزانها التجاري .

علما بأن هذه البلدان وخاصة لبنان تبلغ نسبة استهلاك الفرد من الطاقة فيها ما يعادل حوالي (٢,٥) طن متري من النفط المكافئ سنويا . وهي لا شك نسبة مرتفعة مقارنة بنسبة الاستهلاك الفردي سنويا عند مواطني المجموعة الثانية (١,٥ طن مكافئ) . واللازمة القائمة عند المجموعة الثانية والثالثة هي تندي الحد الأدنى للأجور في موازاة المستويات العالية الأسعار المحلية للطاقة وبالتالي مستوى المعيشة المنخفض خاصة في الدول المستوردة وغير المنتجة للنفط . وعطفا على ما سبق نجد أن هناك خلا واضحا في مستويات النمو والمعيشة بين الدول العربية الغنية بالنفط والغاز وغير المكتظة سكانية ، والدول العربية الفقيرة بمواردها الاقتصادية والمتخمة بتعدادها السكاني وبتراكم المديونية الخارجية .

وعليه لا بد من وضع تصور لحلول آنية ومستقبلية تسهم فيها الدول العربية المصدرة للنفط وتفيد منه كونه نعمة من الله سبحانه وتعالى ، والدول العربية المستوردة

للنفط - خاصة في مثل هذه الأوقات - حيث تشكل أسعاره لغة على وضعها الاقتصادي العام .

الخلاصة :

أسعار النفط المرتفعة هي نتاج تضافر عوامل عديدة على مدى سنوات طويلة . وعلينا أن نتذكر أنه من الطبيعي أن يزداد الطلب على النفط مع ارتفاع عدد السكان وارتفاع دخول الأفراد .

وإذا نظرنا إلى العوامل التي رفعت أسعار النفط والمذكورة أعلاه ، يمكن أن نستخلص أن تأثيرها كلها ، ما عدا موضوع انخفاض الدولار ، ما كان ليكون كبيراً لو كانت هناك طاقة إنتاجية فائضة تتجاوز خمسة ملايين برميل يوميا . إن ارتفاع أسعار النفط يعود - في الظروف العادية - إلى أساسيات السوق . ولهذا النتيجة انعكاسات مهمة منها أن أسعار النفط ستبقى مرتفعة لأنه لا يمكن تخفيض أسعار النفط بسرعة أو بسهولة لأن الأمر يتطلب زيادة الطاقة الإنتاجية من جهة ، وتغيير سلوك استهلاك الفرد من جهة أخرى والشعور بالاطمئنان السياسي نسبياً .

باختصار ارتفاع أسعار النفط يؤثر تقريباً في كل شيء يصنع وينقل ويؤكل ويبيع وسيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي زيادة الحصة من الدخل الموجهة للإفاق على الاستهلاك وانخفاض الحصة من الدخل المتبقية للإدخال والاستثمار . ولكن حيث تكون هناك زيادة في الأسعار سيطالب العمال والموظفين برفع الأجور والرواتب ومع وجود السيولة النقدية لدى أصحاب الأعمال نتيجة للأسعار المرتفعة والمبررة نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة الخارجة عن سيطرتهم فإن حالة من الاستقرار الاقتصادي ستعود وتقود المعدلات الاستثمارية إلى مثيلاتها السابقة مع ظهور أنماط وأفكار استهلاكية واستثمارية جديدة للاستفادة من الأوضاع والأسعار

الجديدة القائمة في السوق بعد أن تتخطى الاقتصادات المحلية وجهود المستهلكين الأثر الشديد لارتفاع الأسعار على المدى القصير والمتوسط ويخلق نوعاً ما من التوازن بين الدول المنتجة والدول المستهلكة والدول الصناعية والدول الزراعية من خلال التبادل التجاري وانتقال السلع بين هذه المجموعات . (ويرى الكثيرون من أنصار البيئة وعلماءها جانباً مشرقاً في ارتفاع أسعار النفط إذ مع ارتفاع أسعار النفط فإن تطوير مصادر بديلة للطاقة أصبح أكثر جاذبية واستثمارية لدرجة أن الكثيرين من مناوئي الطاقة النفطية أصبحوا يتمنون المزيد من الارتفاع في الأسعار العالمية للنفط) .

وعلى الجانب التطبيقي والعملي ، ساهمت دول منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في تراجع الأسعار بنسبة ٢٢% من أعلى مستوياتها (١٤٧ \$ للبرميل) إلى ١١٣ \$ للبرميل في غضون شهر واحد (يوليو - أغسطس ٢٠٠٨) ، وذلك من خلال الارتفاع بسقف إنتاجها إلى ٣٢ .٦ مليون برميل في اليوم وهو المعدل الأعلى لها على الإطلاق . وهكذا بدأت معدلات التضخم (والتي لامست الـ ١٠%) في معظم دول الخليج العربية المنتجة للنفط) في الهبوط التدريجي عالمياً وشمل ذلك بالطبع أسعار السلع الغذائية ، استطاع المستهلك تقنين احتياجاته وضبط استهلاكه وإيجاد البدائل وإتمام الشركات التجارية على التفاعل الايجابي وخفض النفقات .

ويتساءل أحد الكتاب المحليين للشئون النفطية عن : " السعر الذي تتوافق عليه دول أوبك إذا ما استمرت أسعاره العالمية في الهبوط ؟ " ، ويشير إلى أننا في الكويت ممكن أن نتعايش عند سعر الـ ٩٠ \$ للبرميل الواحد حيث أن الميزانية الحالية للدولة والبالغة ١٩ مليار دينار تعني أن سعر النفط الخام الكويتي يجب أن يكون عند مستوى الـ ٨٠ دولار للبرميل

فهل تعاود الأسعار ارتفاعها بعد فترة وجيزة من الاستقرار ؟ أغلب الظن أن الطلب على النفط هو مستمر في الارتفاع مع زيادة السكان ومن ثم زيادة الاستهلاك والثبات النسبي في حجم المعروض النفطي المتوقف بدوره على الطاقة الإنتاجية المتاحة والمحدودة لكافة الدول المنتجة للنفط .

إن الأزمة قادمة لا محالة ، وقد تأخذ بعض الوقت ما لم تشهد الساحة السياسية توتراً مفاجئاً أو حرباً في أي من المناطق الساخنة في العالم وفي مقدمتها منظمة الخليج العربي و ٠٠٠ مضيق هرمز !!!

المصادر

* الثلاثاء ٢٧/٨/١٤٢٥ هـ الموافق ١٢/١٠/٢٠٠٤ <http://www.aljazeera.net>

* ٢٣٠٣ - CNN cnn.com ٢٠٠٨/٧/٦

* دويتشه فيله وكالة الأنباء الألمانية www.dw-world.de

* جريدة كريستيان ساينس مونيتور www.csmonitor.com

* ٢٠٠٨/٧/١٤ جريدة الوطن العدد ١١٦٧٣/١١١٩ السنة ٤٧

* ٦ مايو ٢٠٠٨ | CNBC.com

* <http://en.wikipedia.org>

* جريدة الغد الثلاثاء ١٥/٢/٢٠٠٨ <http://www.mees.com/> *Middle*

East Economic Survey

<http://www.alghad.jo/>

* <http://www.voanews.com>

* <http://www.npr.org/>

* كامل عبدالله الحرمي : " أوبك صمام الأمان " ، مقال بجريدة القبس . العدد الصادر

في ١٢ أغسطس ٢٠٠٨ ، ص : ٣٤ .